

تطبع وتشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

مكتبات الاهالي

تكون بعنوان **جريدة الاهالي** او باسم صاحب امتيازها (اسماعيل اباضه) بمصر جريدة الاهالي تقبل المراسلات الغير خالصة اجرة البريد المتعلقة بشؤون عموميه او بأمر ذات اهمية وتشرها بكل شكر وامتنان لا تشر الجريدة القصائد ولا رسائل المدح ولا كل ما كان منافياً لخطتها ومشرها محل الادارة تجاه ضريح الشيخ ريحان بشارع الشيخ عبد الله بجوار سراي عابدين العامر الرسائل التلغرافية تكون باسم **الاهالي**

صندوق البوستة نمرة ٢٦٠

تصدر يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع

الاهالي

١٣١٢

قيمة الاشتراك عن سنه واحده

داخل القطر المصري ٦٠ و ٩٠ حسب الواضع بذيل الجريدة
قيمة الاشتراك تدفع مقدماً او اقساطاً شهريه او الثلث من المحصولات الشتويه والثلثي من المحصولات الصيفيه بحسب رغبة المشتركين التي يدونها عند طلب الاشتراك
لا ترسل الجريدة الا لمن يشير بطلبها
لا تدفع قيمة الاشتراك الا لمن يده ايصالا معاينة بامضاء المستلم وصاحب الامتياز
أجرة الاعلانات تقرر باتفاق مع الادارة

٣ طوبه سنة ١٦١١ - ١٠ يناير سنة ١٨٩٥

جريدة اهلية (سياسة) اخبارية اصلاحية

مصري في يوم الخميس ١٤ رجب سنة ١٣١٢

اعلان

ادارة جريدة الاهالي في احتياج استخدام له المسام باللغة الفرنسية واة مدار على الترجمة لها ومنها الى اللغة العربية . على شرط ان لا يكون لديه عمل آخر يشغله عن وجوده بالادارة سائر اوقات العمل . فن كن مستعداً لذلك . فله ان يجرر جملة تشتمل على ترجمته ويكتبها بخط يده باللغتين العربية والفرنساوية ويضعها لادارة الجريدة وسحبها محل اقامته الذي يصله فيه ما يرسل اليه من المراسلات

مظاهر الفرح والابتهاج

وصاننا كثير من الرسائل من معظم عواصم المسديريات والمراكز والحافظات تشرح بيان الاحتفالات ومظاهر الافراح التي قام بها موظفوا الحكومة استقبالا لوفود المهتمين بعبد جلوس امير البلاد وعرضها من الوطنيين والاجانب . ويؤخذ من تلك الرسائل ان اعظم تلك الاحتفالات ما كانت منها بمصر واطنا والاسكندرية وبور سعيد وبابيس وعلى كل فان الابتهاج كان شاملا لسائر ارجاء البلاد المصرية من اقاصها لاقتصاصها

احسن مولانا امير البلاد بالنشيان لميدي الثاني على عبد الحليم عاصم باشا الباور الامل الخديوي . وبالزينة الثانية على احمد بك معمد ملاحظ السرايات الخديوية

فنهذهما بتوجهات سمو العزير لهما وجيل انعطافه عليهما

علما علماً لا شك فيه ان مشروع نظارة الحفانية المتعلق بتشكيل الدوائر وتسمية قضاتها لا يعمل به في هذا العام ولو قرره مجلس النظار (ان قرره) وصدق عليه سمو العزير (ان صدق عليه) . اما مشروع الرف والترقي والتعيين الذي كانت عزمت نظارة الحفانية على اتفاده في بعض الحاكم فقد صادفه من الظروف والعوائق ما عطل سيره وغير مجراه . وهوان لم يسقط بالنسبة للسكر فلا بد من سقوطه بالنسبة للبعض

استشعرت جهة الاختصاص بحاجة مديرية الشرقية الى بعض العناية والاصلاح فالتحذت ما اقتضته حكمتها نحو ذلك مما لا تعرض لتذكر شيء منه حتى يصير امراً مقضياً فتأتي على ذكر ما يقتضيه المقام

اصدرت نظارة الداخلية الجلية لائحة بمنع مبيع واستعمال الخشيش في الحلات العمومية (والخصوصية كذلك) وقررت غرامة قدرها من ١٥ قرش الى مائة قرش على من يخالف ذلك . ثم يقفل المل الذي حصل فيه البيع والاستعمال ثلاث مرات في مدة ستة شهور ويسري ذلك على الوطنيين والاجانب وهذه مأثرة تشكر عليها بلسان

الاهالي نظارة الداخلية الجلية ونفني ان تكون فاتحة مشروعات شريفة اخرى مماثلة لها بحيث يكون لمصالحات الرقص ولعب القمار نصيب وافر منها وكذلك لتحتك العاهرات ويتذاهن في الشوارع والمتنزهات العمومية وفي انتشارهن بين منازل المخدرات وليس ذلك على شهامة وعيرة محافظ العاصمة ووكل الداخلية بعزير

انتقل الى دار البقاء صباح الاثنين الماضي على حين نجمة المرحوم محمد بك بيومي رئيس القلم العربي بسردارية الجيوش المصرية .

وصباح الثلاثاء المرحوم حسن بك لبيب المفتش الاول بادارة الاموال الغير مقررة بنظارة المالية بعد اعتلاله مدة اشهر تعمدما الرحمن برحمته الواسعة

جمعية الاغاوات الخيرية
لما كان من المقرر والمعلوم ان من أعظم فوائدهم التقدم والارتقاء في اي امة او اي حكومة

كانت ميل افرادها الى الاتحاد والاتفاق على مقاومة عوامل التأخير والانحطاط وشعورها الى فوائد الشركات التجارية والجمعيات الخيرية والانديفاع الى التعاضد والتكاتف على الاكثر من تأسيس مثل تلك الشركات والجمعيات بما تدعو اليه اميال كل قوم . بحسب احتياجتهم وما تصبو اليه احاسياتهم

ولما كان امر خبر تسميع به الاهالي

وتبتهج لهو نبأ تأسيس شركة تجار وطنية او تأسيس جمعية خيرية معها كانت الغاية والموضوع فقد رأينا ان نروي الى القراء اعمال جمعية الاغاوات الخيرية نقلا عن جريدة المؤيد الغراء حيث ذكرت بعدها الصادر بتاريخ يوم الاثنين الماضي ما يأتي

اجتمعت جمعية الاغاوات الخيرية يوم السبت الماضي تحت رئاسة باش اغاى الحضرة الخديوية وقد تداولت في كثير من مواد القانون الذي وضع للجمعية فاقترح حضرة سرور اغا كمال وكيل دائرة حرم المرحوم فاضل باشا ان يشترط للدخول في الجمعية ان يكون الطالب للانضمام في سلمها حائزا على تمام رضى مخدومه وان يكون ذا سيرة حسنة وان يكون مقبلاً تعاطي المسكرات ولعب الميسر حتى لو قبل واحد وظهر عليه بعد ذلك انه يشرب الخمر او يلعب الميسر شطب اسمه من عضوية الجمعية

وان يكون موضوع المساعدة للاغاوات في ثلاثة احوال الحالة الاولى فيما اذا طرأت على واحد منهم عاهة تمنعه التكسب بالكلية . والثانية للاتفاق على من يمرض منهم وملاحظته في العلاج . والثالثة تشييع جنازة من يتوفى منهم وقد قبل ذلك الاقتراح من جميع الحاضرين بالاستحسان والرضى

وسوألون اجتماعاتهم فيما بعد للنظر

في بقية مشروع القانون وكيفية نظام الجمعية الداخلي (الاهالي) نرجو المعين مساعينهم وبقلمهم آمالهم وامانتهم . وجعلهم قدوة لغيرهم من أبناء الذوات والامراء

ذكرنا بعدد الخمس الماضي جملة تحت عنوان العمل الجديد . وقد ظن كل من لا يدري حالة الاهالي بالبلاد اننا استعملنا في سياقاتها كل المبالغة والتعالي . اما من يدري فقد علم اننا لم نذكر ولا قيراطاً واحداً مما عليه حالة البلاد ليس فقط من الفاقة والافلاس بل من استعمال الحكومة امام تلك الحالة التيسية أنواع الشدة والقسوة عوضاً عن وسائل التدارك والرحمة . ولدي نبرهن للفريق الاول على صحة ماقلناه وصدقنا عليه الفريق الثاني نذكر بهذه العجالة مختصاً من الاعلانات المثبتة بمجريدة الوقائع الرسمية الصادرة بتاريخ يوم الاثنين ٧ يناير سنة ٩٥ عن الاطيان المطروحة للزادات بسرائيات المديريات تحصيل الاموال المتأخرة على ارباب تلك الاطيان لان من هذا البيان يتضح ان المديرية لم تحجز على عقار الممول لبيعها الا بعد ان جردته من سائر انواع المنقولات التي منها الدفافي والظعايط المذكورة وذلك قيراط ١٨ السداد جنبه ١٨ و٣٢٨ من الحرمه عوالي بنأحية الحراريه وفدان ١٨ السداد ج ١ م ٩٥٥ من محمود موسى الخولي بالنأحية المذكورة بوط ١٨ السداد ج ٢ م ٧١٠ من بركات حسن بركات بنأحية ابو رجوان ووط ١٢ السداد ج ٢ م ٥٦٠ من طه محمد وتلك الاطيان جميعها بمديرية الجيزة ومطروحة للزاد بعد تنقيص ثمنها قيمه الخمس لسابقة اعلانها وعدم وجود راعب لمشتراها وهكذا بمديرية الغربية فدان ٢ ووط ٢٢ والقيوم فدان ٦٩ ووط ٤ والدقيله فدان ٤ ووط ١١ ووجرجا فدان ١٠ ونخيل عدد ١٨ والتميا فدان ١٠ واسويوط فدان ٤ ووط ١١ ومن كان في شك من ذلك فعليه بمراجعة جريدة الوقائع الصادرة بالتاريخ المذكور أو يطلبها منا ونحن نبعثها اليه ليرى منها ان الحكومة تبني عقارات فلاحها الفقير المسكين من قيراط واحد وفدان ونخله مقابله جنبه واثنين جنبه ولا يتجهد من يشتري فتضطر الى تنزيل الخمس من الثمن الابتدائي وهكذا الى ان نبرهن على عجز فلاحها الفقير عن سداد اموالها وفلاحها الميسر الحال عن

المشتري . وثبت بنفسه على نفسه اولا عجزها عن تحصيل اموالها وثانياً عن مداركة وتحسين حال مزارع ضعيف ليس له سواها وثالثاً الامر من قبل ومن بعد

حديث مع رئيس النظار روى لنا بعض اصدقاء رئيس النظار حديثاً جرى بينه وبين الرئيس المشار اليه فلما أذناه في نشره فصرح لنا بذلك وهذا على شرط عدم التصريح او التنويه باسمه الصديق . سأل الرئيس بعد كلام طويل هل تشعر بصحة تساعدك على القيام بهام رئاسة النظار الرئيس . لم يكن في نيتي ان اعود اليها مرة ثانية مطلقاً الصديق انني سأسألك عن الوقت الحاضر الرئيس . لم تنزل الرئاسة في عهدي لحد اليوم الصديق . نعم ونظارة الداخلية الرئيس . يا لتعاسة هذه الحكومة كيف ترضى في رؤسائها مع حالتي الحاضرة مع ان ضميري كان يؤاخذني قبل يوم الثور . على البقاء في مسند الرئاسة حيث كنت اصادف صعوبات شتى سواء كان عند مقابلي للاجانب ثقل سمي . او كان عند مقابلي للوطنيين لهذا السبب ولعدم فبي للفتنم ولا معرفة لمتناسهم (البقية تأتي)

لأئحة العمد والمشايخ ابدينا في العدد الماضي بعض الملاحظات التي عنت لنا على ماظهر من لائحة العمد والمشايخ المستجدة . وقد كنا نظن ان بعض العمد والاعيان يعترض علينا بسبب تلك الملاحظات . ولكن علنا بما وصلنا من الارياض امس واليوم من الرسائل والجررات . ومن وقد علنا منهم ان سائر طبقات الاهالي وفي مقدمتهم العمد والمشايخ ساخطون على احكام تلك اللائحة كل السخط اما الاهالي فلمهم بما يصابون به في انفسهم وفي اموالهم اذا تسلطت عليهم العمد بسلطانهم المائل الذي منحه لهم الحكومة بذلك اللائحة . واما العمد فلمهم بان الحكومة لا تريد لهم خيراً مطلقاً بهذه التبعة العظيمة التي تريد ان تطوق بها اعناقهم ثم تقوم بعد ذلك بسلال نتائجها وبعواقب سوء ولياتها الى حيث شئت . ولا سيما انه

لا يبعد على الداخلية ان تكون ارادت ان تدفع البلاد واهلها الى موقت ارتباك وفوضى قدست سم هذا الداء المقصود . في دسم هذه الفخ والامتيازات لعلها بعدم استطاعة اهله على القيام بما فرض عليهم . ولا بما كان الغرض مما سبق من التعم اليهم . ولعلها ايضا بأن العمد والمشايخ اذا أوتوا هذا السلطان العظيم طغوا وبنوا على الاهالي وبطشوا بهم وتصرفوا في اجسامهم واموالهم تصرف الشجاع الغبي . او الحاكم الجاهل الظلوم وحيث تترتب على ذلك كثرة الاختلال والضوضاء . وارتفاع اصوات المطاعنات والشكايات الى عنان السماء . ويقوم المصلحون يقولون ليس ذلك نتيجة مواد اللائحة واحكامها . بل هو نتيجة عدم التيقظ من المديرين . وضعف المراقبة من سائر العمال والمأمورين . وانه صار من اللازم الازب تشديد وظيفة المراقبة بعيون لا شبهة في امانتها ولا ريب في شدة ساعدها . ومن هي تلك العيون . ومن اين . يا ترى تكون هناك ينفخ سيف الصور . ونقوم قيامه الاغراض والمعارضات والى الله تصير الامور فلتنس من ولاية الامر وذوي الشأن ان يتسكروا بالحزم والعزم والحكمة وحسن التدبير وعلى القادر الميعن حسن المال

الشركة البنية القضائية هذه هي الرسالة التي وعدنا في عدد يوم الخميس الماضي بنشرها تحت عبدة مرسلها المتعلقة بدعوى الزوجة القائمة بين الست شوق جديدها وبين ورثة المرجوم البرنس حليم باشا التي كانت هي الشغل الشاغل لمعظم الجرائد العربية في الاسابيع الماضية مصر في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٤ صاحب جريدة الاهالي من متذمرا نشرتم بأحد اعداد جريدتهم تلك الجملة المهودة تحت عنوان (الشركة التجارية القضائية) وانفتح بعد ذلك بمعظم الجرائد العربية باب المناقشة والجسد في مسألة الزوجة التي هي موضوع الخلاف القائم بين ورثة المرجوم البرنس حليم باشا والست مطلقته . وكانت هذه الاسطر متابع لسكل . حرف او كلمة يقال في هذا الموضوع بأي جريدة كانت . حتى صرت ملغاً باطرفها . فلذلك ولما عندي من

المعلومات الخصوصية . قبل وبعد ظاور هذه المسئلة . قد اردت ان اخدم الحقيقة بكلمة في هذه القضية . وان لم يكن لي فيها ناقة ولا جمل . ولا حصه ولا ادني امل (الاهالي . ترى في هاتين الجملتين شبهة ونظر . حيث لا نقول بصحتها . ولا تصادق عليهما) ولهذا فقد جئكم بهذه الجملة تحت العنوان الذي اخترته اليها لعدم مخالفتكم على ما ذكرتموه اخيراً من ان مسألة الزوجية لم تكن ضمن الاعمال التي دخلت في بنك اودائرة (الشركة التجارية القضائية) مع ان من علم الحقيقة التي سأشرحها فيما بعد حكم بنظر ذلك ثم من علم ان المرجوم البرنس حليم باشا كان عقد على الست شوق جديدها هاتم وكان الذي تولى عقد زواجها صاحب الفضيلة الشيخ محمد العباسي مفتي الديار المصرية ثم طلقها بعد ذلك البرنس المشار اليه لاسباب معلومة ولا محل لذكرها في هذا المقام ومن علم ان الشرع الاسلامي يميز طلاق من تولى عقد زواجها صاحب الفضيلة الشيخ محمد العباسي مفتي الديار المصرية . بدون احتياج لان يكون الطلاق عن يد فضيلته حتى ولا بعله . وان كان ذلك خلافاً لما نقضه به قواعد الدين المسيحي عند بعض طوائفه . من ان مايجلله الرئيس الديني الاكبر لا يحرمه غيره والعكس بالعكس من علم بذلك والعقل . تعلمه . حكم بان لسان الدفاع عن الست المدعيه لم يذكر من ضمن اوجه الدفاع عنها . ان الذي تولى عقد زواجها هو اشهر العلماء في ديارنا صاحب الفضيلة الشيخ محمد العباسي مفتي الديار المصرية . لا للتأثير على اذهان القراء والسامعين من أبناء الطوائف المسيحية . بان الست المدعية هي على عصمة زوجها الى النفس الاخير من حياته . بدليل انه لم يحصل طلاقها بواسطة فضيلة الشيخ العباسي المشار اليه الذي حلها لزواجها . فليس على ما هو معمول به فيعاينهم والا لما كان هناك من باعث الى ذكر هذه العبارة وجعلها وجهاً من اوجه الدفاع . في الوقت الذي لم يحدد فيه احد من ورثة المرجوم البرنس بان الست المشار اليها كانت

زوجة شرعية لو الذم مدغم من الزمن (وقد اعترف بالسعي لهذه الغاية احد اعضاء الدفاع في جملة جهات متعددة)

ومن علم بان المرحوم البرنس لم يتزوج مطلقاً بمصر زوجة غير الست المطلقة المشار اليها (خلافاً لما اتدعيه الست المدعية) وانه لو كان له زوجات غير هالما لتقاعد لسان الدفاع عنها عن ذكر اسمائهن وبيان من تولى عقد زواجهن سواء كان الاستاذ الشيخ العباسي او خلفه

ومن علم بانته مع فرض المستحيل وتقدير وجود زوجات له غيرها بمصر لكان سيئ ترك حضرتها بمفردها بمصر واخذ ضرائرها للاستانة محل للنظر والتأمل

ومن علم انه بمجارات لسان الدفاع عن الست المدعية واعتباره انه كان للمرحوم البرنس ثلاث زوجات وقت عقد الاتفاق المبرم بينه وبين الخديو الاسبق . وعلم انه لم يخصص واحدة منهن للاقامة في البيت الذي خصصه الست الموصوفة بالمطلقة غير الست شوق جديد هاتم

ومن علم ان عقد الاتفاق الذي ذكر في المادة الرابعة منه ان منزل درب الجماميز يبق لأجل اسكان الست المطلقة فيه . هو عقد حاصل بين المرحوم البرنس حليم باشا من طرف . وبين شخص آخر هو ادري واعلم من كل واحد بما اذا كان للمرحوم

البرنس حليم باشا زوجة مطلقة اولاً . شخص كان باذلا حين ذاك كل ما في وسعه لمحو آثار المرحوم البرنس حليم باشا من ارض مصر . شخص مشهود له بالفطنة والذكاء والمكر والدهاء . والحكمة والحزم . والاحتراص والعزم . شخص متصرف في هذا العقد بكل حرية وارادة واقتدار على كل ما يقننه ويروه . شخص هو اسماعيل باشا خديو

مصر (الاسبق) الذي كان يعرف من هي الست المطلقة . ويعلم ما هي عليه من الرابطة بالبرنس المرحوم حليم باشا ورصي بان يترك منزل درب الجماميز لاسكانها به وهي الست شوق جديد هاتم . معتبرا انها لم تكن من عائلة البرنس حليم باشا . التي يجب ان تجري عليها احكام التباعد بقضى العقد

البادي الذكر

على جانب عظيم من الاحتياط الزائد والتطرف الهائل . خصوصاً في كل عمل يكون الفرض منه اخلا . الجوه . وقتمه بكل صفاء وحرية . لا يفضها في فكرة او خطورة خيالية . لحكم بان سمو اسماعيل باشا لم يقبل باقامة الست شوق جديد هاتم في مصر وتخليها عن البرنس حليم باشا الا وهو عالم كل العلم بطلاقها منه (خلافاً سياسياً) او تفصلها عنه قبل سفره للاستانة . بحيث لو خطر على ذهن سموها ان يصح ان تكون مركزاً سياسياً او اثرها باقياً الى البرنس حليم باشا لما ابقاها بمصر ولا طرفه عين كما لم يبق غيرها . كيف لا وسموه كان أدري واعلم بدقائق افراد عائلته الخديوية وجز وياتهم أكثر من علمهم بانفسهم

ومن علم بان لفظ مطلقة الوارد في عقد البيع مبهم لا يدل على زوجة بعينها وليس مقرون بشي . فيقد ارادة الست شوق جديد هاتم دون غيرها (كما قال لسان الدفاع عن المدعية) وعلم بان تلك المطلقة لم تكن خافية لا على البرنس حليم باشا البائع ولا على سمو اسماعيل باشا المشتري ولا على كل من كان واسطة بينهما في عقد هذا البيع من لا تعرض لذكر اسمائهم الآن . ومهما كانت خافية فقد خصصها بهذه الصفة اسكانها بالمنزل الذي اتفق الطرفان المتعاقدان على بقاءه للطالقة وهما يعلمان من هي وكذا كل من كان في حاشيتهما

ومن علم ان الطلاق في الشريعة الاسلامية منه رجعي ومنه ينيونة صغرى ومنه ينيونة كبرى . وعلم ان لفظه مطلقة اذا وقع بها طلاق فالتا يقع رجعيًا . وعلم ان الطلاق الرجعي لا يمنع الزوج من معاودة الزوجة الى عصمته ولو في سره فضلاً عن علانيته (كما قال ذلك لسان الدفاع عن المدعية) وعلم ان طلاق الست شوق جديد هاتم من المرحوم البرنس حليم باشا هو امر قد ثبت وتقرر بما سلف ذكره وعلى فرض كونه وقع رجعيًا كما يقول لسان الدفاع فانه لم يثبت ان المرحوم البرنس حليم باشا عاود زوجته الى عصمته كما ولم تدع هي بذلك لحد اليوم

ومن علم ان المرحوم البرنس كان يجري على الست المدعية في كل شهر مائة وخمسين جنياً فضلاً عن نفقات اخرى . وانه

كان عزم على ارسال نجله البرنس سعيد باشا ليدبر اشغال دائرته فلم يعين له سوى خمسة وعشرين جنياً كما ادعى لسان الدفاع عن المدعية . ثم علم اولاً بان الست المدعية لم تقبض من الدائرة في سني حياتها مبالغاً يزيد عن خمسين جنياً شهرياً شاملاً لاسائر نفقاتها واحتياجاتها من مأكل ومشرب وملبس ومرتبات اتباعها كما تنادي بذلك الايصالات المهورية بمخيمها لغاية شهر اكتوبر سنة ٩٤ المتعارفة فيها بانها قبضت استحقاقها بالدائرة وعلم ثانياً بان سعادة عبد السلام باشا المولي حين ما كانت وكيلها بالدائرة ايسر عند العزم على ارسال البرنس سعيد مكانه كن مرتب سعادة عبد السلام باشا الذي لم يكن ان البرنس المرحوم مائة وخمسين جنياً شهرياً عدا ما يتبع ذلك من علاوات اخرى حكم بعدم صحة هاتين الدعوتين وببطلانها

ومن علم بان المرحوم البرنس كان ارسل الى الست المدعية يدعواها الى عشرينه بالاستانة حيث كان اخي لها انخر مسكن من املاكه يعرف بسرري الاحسانيه . كما يدعي لسان الدفاع عنها . ثم علم ان الست المدعية لم تذهب الى الاستانة مدة حياتها لحد اليوم . لحكم بما بعدم صحة هذه الدعوى وهو الحقيقة ولو كان من يشهد بها من اعضاء العائلة الخديوية الكريمة . وإما بصحتها ونسبة العصيان لها وشوق عصا الطاعة من مملوكة لملكها . وهو امر يستحيل وخصوصاً اذا لم يكن للمملوك كسب ولا سعي غير احسانات سيده . اللهم الا ان تكون راجعت نفسها وامتنعت عن السفر تبريراً لذمتها ومن علم بان اجتناب زوج لزوجته وبعده عنها بغير سبب قهري ولا مانع شرعي مدة ثلاثين سنة تقريباً كما حصل بين المرحوم البرنس والست المدعية . لحكم بان سيف هذه المدة . يقطع رحم الابوة والبنوة وصلة القرابة والاهلية فضلاً عن رابطة الزوجية

ومن علم بان من اقام مأتم المرحوم البرنس في مصر ووفدت عليه الوفود للتعزية من اعضاء العائلة الكريمة الخديوية والامراء والكبراء . فها هي الست المدعية مع عدم جريان العادة بقيام المطلقة بمثل هذا المهم كما ادعى لسان الدفاع عنها . وعلم ان الست

المدعية كانت ولم تنزل مقبعة لحد اليوم وبما كر لا بمنزل درب الجماميز المعد لها . بل بسرري شبرا التي آلت الى البرنس سعيد واخوانه من الدقيقة التي فارق فيها المرحوم البرنس الحياة الدنيا . بدون ان يكون لست المدعية التي قامت بمراسم المأتم ادني حق فيها مطلقاً . سواء كانت زوجة (على فرض المستحيل) او مطلقة . وعلم ان ما كان جارياً صرفه مدة المأتم . هو من مال المرحوم البرنس الذي ال اولاده من بعده ولم يكن من استحقاقها الشهري . وعلم بان خروج الست المدعية من صفة الزوجية لا يسقط عنها حقوق اليهودية . والخدمة بسائر انواعها وان كانت معتوقة . حكم بان هذه القرائن قد خدم بها لسان الدفاع عن المدعية مصلحة خصمه أكثر مما خدم بها مصلحة موكلاته

ومن علم بان الست المدعية لم تدع الميراث باطلاً طمعاً في غير حق لها خصوصاً وهي في نفسها انزه واعف من ذلك كما ادعى لسان الدفاع عنها . وعلم انها مدفوعة الى هذا العمل بيد ظلمة شرهة جائية قد غطت عليها فأخرجتها رغمًا عن ارادتها واختيارها من خدر الامارة والكفال وحظيرة الوفاق والاتحاد وفردوس الراحة والرفاقة . الى موقف المطالبة والضيم وسوء الحال . والتشتيت والشقاء والسؤال . بدون ان يكون لها ادني مطمع ولا فائدة . ولا صلة ولا عائدة لحكم بان سيعلم الذين ظلوا أي منقلب يتقلبون . هذا بعض ماسمح به المقام مما يتعلق بموضوع الزوجية وعدمها . اما ما يتعلق بالقضية التي رفعت بشأنها . ويتصرفات المحكمة الشرعية فيها . وبما كان من اعمال نظارة الحفانية لتلافيتها . وما اذا كانت تلك الاعمال صادرة عن محض غيرة نظارة الحفانية على شرف القضاء بدون ادني عامل آخر او مؤثر خارجي او غير ذلك

وما اذا كانت اعمالها منطبقة على قواعد الشرع الشريف والقانون النظامي وحائزة لرضاء الجنب العالي واجماع رجال حكومته الكرام . او غير ذلك . فقد اعددت لنا ذكر رسالة اخرى قائمة بذاتها تكشف النطا . وتزيل الحفاء . والله المستعان على ما يصفون

نشرت جريدة الوقائع الرسمية صورة خطاب مرسل من شركة المصايل بالاسكندرية الى نظارة الداخلية الجلية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ٩٤ ولما كان الغرض من ذلك الخطاب افادة مصلحة الاهالي وكان للشركة كل الحق فيما ذكرته بالخطاب المذكور فقد اخترنا نشر ذلك الخطاب مشفوعاً بعبارات الشكر وجزيل الثناء على غيرة الشركة المذكورة واهتمامها بمصالح الاهالي اكر من الحكومة ومن امراء الامة وعظمائها وكبار مزارعيها واغنيائها الذين لم يجعل واحد منهم ما استنتجته الشركة المومى اليها وخارت نظارة الداخلية به لتبنيها باداء واجباتها نحو رعاياها الخاضعين لتفوذها وسلطانها والمكولين برعايتها وحسن عنايتها

اما ان سأل سائل عن كيفية هذه الشركة وعن اعضائها فنجيبه انها شركة عرقية تجمع بالاسكندرية بينا البصل تحت رئاسة من يقع عليه انتخاب اعضائها في كل عام واعضاؤها جميعهم من الخواجات تجار الاقطان ومسيري البنوك التجارية وليس بينهم عضو مصري مطلقاً حتى والى الوظائف المسند لمهنته كنس وظائفه محل المعد للاجتماع ولها وكلاء من التجار الاجانب يعظم المدن والبنادر بالارياض لوافاتها بالمعلومات التي تطلبها اما غايتها فمعرفة حالة المزروعات الصيفية والشتوية وادوارها من وقت زراعتها الى وقت انفضالها من الارض وما يطرأ عليها من العرق والشرق او العاهات وما أشبه ذلك كل هذا خدمة لمصالحهم التجارية كما يتضح ذلك من خطابها المنوّه عنه وهو

الاسكندرية في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٤
دولتو افندم ناظر الداخلية

تري شركة المصايل ان من الواجب عليها استلفات انظار دولكم الى ان زراعة القطن في هذه السنة كانت ناجحة نجاحاً تاماً ووثقت الآمال بها وثوقاً أكيداً الى ان ظهرت الدودة والضباب اسبى الى شهري أغسطس وسبتمبر وبعد هذا التاريخ انضغ ان المزروعات القطنية التي بذرها (صار زراعتها) قبل غبرها هي التي قاومت اضرار الدودة والضباب اما التي بذرها مؤخرًا فقد أملت بها اضرار تلك الآفات

فان الحصول منها قليلا وغير جيد الصنف وهذه النتائج تدل دلالة واضحة على صحة ما ايدته التجارب في السنوات الماضية وهي المبادرة والاسراع بالبذر (بالزراعة) ونحن لا ننكر ان في هذه الحالة يضطر المزارع الى اعادة بذر اجزاء في الارض لتعويض النباتات التي يكون قد انتفها المطر او غيره ولكن المصاريف التي تستلزمها هذه العناية ليست الا خسارة ضئيلة بجانب الخسائر التي يتكبدونها من تأخر في الزرع وهذه الخسائر كما لا يخفى تغفّض كمية الحصول تخفيضاً عظيماً في السنوات التي تظهر فيها الدودة والضباب وفي بعض ما مرّته على دولكم لا قصد شيئاً غير الرجاء من دولكم ان تتخذ الحكومة ما خول لها من التأثير والتفوذ والسلطة لالزام المزارعين بزراعة اراضيهم قبل الوقت الذي اعتادوا الزراعة فيه واتمس من دولكم قبول فائق احترامنا الرئيس امير واز اورلي

ذكرنا بعدد يوم الاثنين من الاسبوع الماضي اننا سنفرّد باباً للكلام على الطائفة الماسونية وآداب تأخرها ونخطاطها بمصر ثم زارنا بعض اخصائنا من ابناء العشيرة المذكورة وتباحثوا معنا فيما نريد ان نكتبه في هذا الخصوص واخيراً نقرر بيننا ان نوجّل الكلام على هذا الموضوع حتى يضعوا رسالة شاملة للمقاصد التي اردنا ان تكون موضوعاً لبحثنا فان افادت فيها والا عدنا لها كما للمعنا لذلك في العدد الماضي وبما نحن في انتظار هاته الرسالة اذ ورد علينا امس خطاب بالصورة الآتية فاطلعنا عليه بعض الحاضرين فقال احدهم ان الماسونية مع ما هي عليه فانها بريئة من صاحب هذا الخط لانني اعرفه معرفة جيدة وخير للماسونية ان يتقضي نخبها من ان يكون هذا من اطرافها فضلاً عن ان يكون من انصارها او من النابئين عن ابنائها لان الماسونيين الحقيقيين قد تصرفوا بحكمة وقاموا بما اقتضاه الواجب وسعوا اليك وعلموا ما كنت تريد نشره ان كان شرّاً أو خيراً اسألها العالم واتخذوا ما استلزمه المقام وانتهى الكلام اما كاتب هذه السطور فلم يكن من ابناء الاحرار ولكنه من ابناء الاحداث الذين حول

الحصان ولا بأس من ان تنشر ذلك تحت عهدتي ومسؤولتي على شرط ان يكون مرفوقاً بصورة الخطاب ليعلم بحججه انه قد انكشف ستره وانفصح لسم اسمه وحاله وامره حتى لا يلطم ولا يتوهم انه أثر بسطوره على الازدهار او انه لولاه لاقتضغ السر وبان وكفى ببجمله بالماسونية عدم علمه بعدد ابنائها لحد الآن الذين حصرهم في مليون وجزء من مليون آخر ولعل هذا العدد هو مقدار اخوانه الذين هم على شاكلته والذين هم اشنع وصمة في وجه الانسانية واشد علة على شرف المدينة وهذه هي صورة الخطاب بالحرف الواحد مصر في ٢ يناير سنة ٩٥

حضرة الفاضل مدير جريدة الاهالي رأينا في جريدتكم انكم تونتم على تسطير لمع لها مساس بالماسونية ولكون هذا ليس من مباحث جريدة اشبه بمجر يدكم فباكم والخوض في بحار هذا الموضوع العميقة لئلا تكون عتبة ذلك شواً ما (يا حفيظ) ووبالا (يا سلام) على حالتكم المادية والادبية فان تصبغة النحلة قبل الوقوع في مهواة التهلكة (الغلو) بالنيابة عن مليون و... واكثر ش ١٠

لقد اهديت لنا نسخة من كتاب تعليم الترجمة في اللغة الفرنسية لخصرات الاساتذة الافاضل (محمد افندي علي دولار) ومحمد افندي زكي واحد افندي الحفني ومحمد افندي بلال من متخرجي مدرسة المعلمين التوفيقية وهو كتاب وان كان مسبوفاً بالمثل في التأليف الا انه اقرب تناولا وسهل مأخذاً من سواء لحسن تربيته وجميل وضعه وهو يشهد لمؤلفه بغزارة المادة وطول الباع في هذه اللغة الاجنبية فتفتنى له من العموم اقبالا والتفاتاً فانه في باب خير قنيه واحسن امنيه

اهدى اليها حضرة الفاضل عبد الجيد افندي خيري مدرس الرياضة في المدرسة الحديوية وعلم الهيئة في مدرسة دار العلوم تأليفاً وضعه اخيراً وجاه (نتيجة كل عصر في المواقيت المستعملة بمصر) وهو تأليف جديد في باب يمكن بواسطته معرفة تقويم اي سنة سابقة ولا حقه مع المواقيت والتوقيعات الواقعة في ايامها سواء كانت

من السنين القبطية او الرومية او الافريقية او العربية بغاية كل ضبط ودقة وهو تأليف مع ما في وضعه من الصعوبات فان الاستدلال بواسطته على الغاية المقصودة امر بسيط جداً للغاية متى راجع الباحث الترح الذي وضعه في مقدمة تلك النتيجة لبيان كيفية استعمالها وهي تباع بأشهر الكتاب وبثمن ٦ قروش صاغ فستلفت لاقتنائها كل كاتب وحاسب وشكر حضرة المؤلف بلسان الاهالي على هذه الخدمة العامة

اعلان

قد شرعت بحمد الله ومشيئته في طبع حاشية الطائي على متن الكثر للاستاذ الجليل المرحوم الشيخ منصور اليافي مفتي الديار المصرية سابقاً وعلى هامشها شرح الطائي ايضاً وهو كتاب جليل القدر عظيم الشأن معلوم عند ذوي الفضل والعلم ولم يسبق طبعه لحد اليوم مع شدة الحاجة اليه سواء كان بالنسبة لخصرات الاساتذة المدرسين او الطائبة بالجامع الازهر او بغيره من امكنة التعليم وقد جعلت قيمة الاشتراك فيه لغاية شهر شعبان عشرين قرشاً صافياً ولغاية شهر شوال ثلاثين قرشاً صافياً وبعد هذين الميعادين بخمسين قرشاً صافياً فمن رغب الاشتراك فيه فليبعث لنا طلباً بذلك بمنزلة الكائن بالتبانه بفتح الدرب الاحمر محمد وهي قاضي بالمحاكم الاهلية سابقاً

قيم الاشتراك بالجريدة

بستعين غرماً صافاً للجمهور وستين غرماً لطلبة العلم سواء كانوا بالمدارس او بالازهر او بالارياض وارجال العسكرية ولناظر محطات السكة الحديد ولوكلاء مكاتب البوستة وللتندبات الادبية والعلمية ولحالات الاجتماعات العمومية ومجاناً لساير الجمعيات الخيرية ولين تثبت الادارة من عدم اقتداره على سداد قبعة الاشتراك من اولي الفضل والعالية اما اسباب هذا التنزيل لقوم دون آخرين فوان كانت واضحة لا تحتاج الى بيان ولكن سنفضلهما في عدد آخر للجمهور

طبع بمطبعة الاهالي بمحل ادارتها

صاحب امتياز الجريدة

اسماعيل اباطه